

Distr.: General
21 September 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

البند 114 (ج) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات

أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2023 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة
من البعثة الدائمة لملاوي لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية ملاوي لدى الأمم المتحدة بالإشارة إلى ترشح جمهورية ملاوي لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026 في الانتخابات المقرر إجراؤها في نيويورك في عام 2023.

وتتشرف البعثة الدائمة كذلك بأن ترفق طي هذه المذكرة التعهدات والالتزامات الطوعية لحكومة جمهورية ملاوي فيما يتعلق بترشحها لإعادة انتخابها في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026 (انظر المرفق)، والتي تؤكد فيها الحكومة مجددا التزامها بمبادئها، من حيث التقيد بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، والتعاون الكامل مع المجلس وأعضائه، وفقا لقرار الجمعية العامة 251/60.

وترجو البعثة الدائمة، ممتنة، تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 114 (ج) من جدول الأعمال.



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 14 أيلول/سبتمبر 2023 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لملاوي لدى الأمم المتحدة

التعهدات والالتزامات الطوعية التي تقدمها ملاوي للترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026

1 - تسعى ملاوي إلى إعادة انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024-2026. والعضوية الحالية لملاوي تنتهي بنهاية عام 2023. وتقدم ملاوي بمذكرتها هذه التعهدات والالتزامات الطوعية التالية عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60.

2 - فملاوي تؤمن إيماناً راسخاً بأن مبادئ حقوق الإنسان ذات طابع عالمي وغير قابلة للتجزئة، وقد أظهرت على مر السنين التزامها الثابت بهذه القضية. وتعمل ملاوي جاهدة لمتابعة عزمها على تعزيز القيم العالمية لحقوق الإنسان عن طريق التعاون الدولي وبناء مؤسسات قوية وذات مصداقية.

3 - وقد أحرزت ملاوي تقدماً هائلاً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهذه الحالة راسخة في دستورنا الذي يتضمن شرعة حقوق قوية تركز على مبادئ المحاسبة والشفافية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. وتوجد مجموعة من التشريعات والسياسات والأطر المؤسسية التقدمية التي تدعم الدستور. وتسير ملاوي في رحلتها كدولة ديمقراطية مزدهرة، مسترشدة بتاريخها في الكفاح ضد الاستعمار والدكتاتورية. ويتشكل مستقبلنا بحكمتنا الجماعية ورؤيتنا الوطنية المتمثلة في بناء بلد آمن اجتماعياً واقتصادياً ينطبق لتحقيق خططنا الإنمائية الوطنية، خطة ملاوي 2063.

4 - وملاوي طرفٌ في الصكوك الدولية التالية لحقوق الإنسان:

(أ) اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

(ب) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

(ج) الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

(د) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(هـ) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛

(و) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

(ز) الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛

(ح) اتفاقية حقوق الطفل؛

'1' البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة؛

'2' البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية؛

(ط) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

5 - وترد فيما يلي مساهمات ملاوي وتعهداتها الطوعية والتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60:

- (أ) على الصعيد الداخلي، تعلن حكومة ملاوي عن تقديم التعهدات وقبول الالتزامات التالية:
- 1' التنفيذ التدريجي للتوصيات والملاحظات الختامية الصادرة عن هيئات معاهدات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلاً عن تلك الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل، في انسجام مع أولوياتنا الوطنية؛
- 2' مواصلة تزويد مؤسسات حقوق الإنسان بالموارد البشرية والمالية اللازمة لضمان قيامها بعملها بفعالية دون خوف أو تدخل؛
- 3' مواصلة تحسين الرقابة البرلمانية، على الصعيدين الوطني والمحلي، على سياسات حقوق الإنسان وعلى تنفيذها؛
- 4' تحسين سبل الحصول على خدمات المعونة القضائية في جميع أنحاء البلد؛
- 5' تحسين ولاية مكتب أمين المظالم لضمان مساعدة المكتب للخدمة العامة في تقديم خدماتها بفعالية؛
- 6' الحفاظ على التمتع بحريات وسائل الإعلام، والحصول على المعلومات، والتجمع، والتعبير أو الرأي، والدين أو المعتقد، وحماية هذه الحريات، بما يتسق مع التزاماتنا الوطنية والدولية؛
- 7' العمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني وضمان حماية الحيز المدني؛
- 8' مواصلة تزويد البرلمانيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والقضاة والمدعين العامين والمحامين وموظفي الخدمة المدنية ووسائل الإعلام ببرامج بناء القدرات والتدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛
- 9' مواصلة تنقيح القوانين والسياسات لضمان الاتساق مع التطلعات الوطنية والالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان؛
- 10' اتخاذ خطوات عملية لخلق فرص العمل تدريجياً وضمان الحماية الكاملة لحقوق العمال، مثل الحق في بيئة عمل آمنة؛
- 11' عند الاقتضاء، استعراض الأطر القانونية والسياساتية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والقضاء على العنف الجنسي والجنساني؛
- 12' اتخاذ خطوات لكفالة أن تبلغ نسبة الرجال إلى النساء 60 إلى 40 في التعيينات العامة والخدمة العامة؛
- 13' وضع سياسات وبرامج تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، وخطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، وخطة عام 2040 من أجل الأطفال في أفريقيا؛
- 14' مواصلة العمل من أجل وضع سياسات وبرامج لمكافحة خطاب الكراهية؛

- ‘15’ استكمال وإطلاق خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان؛
- ‘16’ استكمال وإطلاق خطة تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل؛
- ‘17’ تعزيز التدابير الرامية إلى تحسين إدارة المالية العامة؛
- ‘18’ مواصلة العمل من أجل تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية؛
- ‘19’ تعزيز الجهود المبذولة في تنفيذ التدابير الرامية إلى التصدي لتغير المناخ؛
- ‘20’ تنفيذ خطط متطورة لإدارة مخاطر الكوارث والتصدي لها؛
- ‘21’ مواصلة اتخاذ تدابير ملموسة لضمان الحماية الكاملة للفئات الضعيفة، مثل الأشخاص المصابين بالمهق والمسنين؛
- (ب) وعلى الصعيد الدولي، تعلن حكومة ملاوي عن تقديم التعهدات وقبول الالتزامات التالية:
- ‘1’ مواصلة المشاركة في المؤسسات الرئيسية لحقوق الإنسان، مثل مجلس حقوق الإنسان وجميع هيئات معاهدات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛
- ‘2’ تعزيز التعاون مع آلية الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة من خلال دعوتها الدائمة؛
- ‘3’ تقديم تقارير الدولة الطرف التي لم تُقدّم بعد؛
- ‘4’ مواصلة تحسين تعاون ملاوي مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة، لا سيما في متابعة تنفيذ الملاحظات الختامية والتوصيات؛
- ‘5’ الإسهام بنشاط في مختلف المبادرات الدولية الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- ‘6’ المشاركة بانفتاح وبروح بناءة في عملية الاستعراض الدوري الشامل؛
- ‘7’ تقديم التقارير في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل في الوقت المناسب؛
- ‘8’ الدعوة إلى تحقيق المساواة العملية بين الأمم في الشؤون الدولية؛
- ‘9’ الدعوة إلى تعزيز المؤسسات الدولية باعتبار ذلك وسيلة للحفاظ على السلام العالمي؛
- ‘10’ المشاركة بنشاط في الخطط العالمية والإقليمية، مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عام 2040، وخطة عام 2063؛
- ‘11’ مواصلة دعم أعمال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.